تقرير

جورج شاهين

أعطى آب مهلة للتفاهم على مواصفات الرئيس لودريان: آخر الفرص قبل سحب الخماسيّة يدها!

بعد شهر كامل على زيارته الاولى لبيروت بين 21 و24 حزيران عاد الموفد الرئاسي الفرنسي الخاص الوزير جان ايف لودريان بين 25 و27 تموز الماضي ناقلا الى المعنيين بالاستحقاق الرئاسي حصرا خلاصة مشاوراته مع اطراف الخماسية الدولية

ضرب الموفد الرئاسي الفرنسي موعدا جديدا لجولته الثالثة في ايلول المقبل من اجل عقد لقاء تشاوري ليومين او ثلاثة، ينتهي بانتخاب الرئيس العتيد للجمهورية.

حط في جولته الثانية في بيروت بتعديلات اساسية على شكل واليات مبادرته السابقة. وبعدها وجه دعوة صريحة الى اللبنانيين للمشاركة في «طاولة مهمة» كما سماها بالفرنسية «table de mission» بدلا من طاولة حوار تعقد مطلع ايلول المقبل.

ووصف مبادرته بالفرصة الاخيرة للتفاهم على مواصفات الرئيس ومهامه. وبعدما تراجع عن ثنائية سليمان فرنجية – نواف سلام في اعقاب زيارتين الى كل من المملكة العربية السعودية وقطر التقى خلالها وزيري خارجية البلدين فيصل بن فرحان ومحمد بن عبد العزيز بن صالح الخليفي، وشارك في لقاء الدوحة الخماسي الى جانب نظرائه ممثلي الدول الاربع الاخرى، حذر لودريان من التردد في التحضير والاستعداد الكامل للمشاركة في الطاولة مخافة ان تسحب الدول الخمس الصديقة يدها من لبنان. وذلك من دون اي اشارة علنية الى ما يمكن ان يلي هذه الخطوة، وخصوصا لجهة ما تحدث عنه البيان الختامي لـ«لقاء الدوحة» من عقوبات سيتعرض لها من يعرقل العملية الانتخابية.

كما كان مقررا وبعد مواعيد متعددة لم تتحقق، وصل لودريان في زيارته الثانية بعد ظهر 25 تموز، وكما في الاولى توجه الى عين التينة مباشرة للقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري للبحث في المبادرة الجديدة التي يحملها بعد مسلسل لقاءاته الخليجية، بالاضافة الى

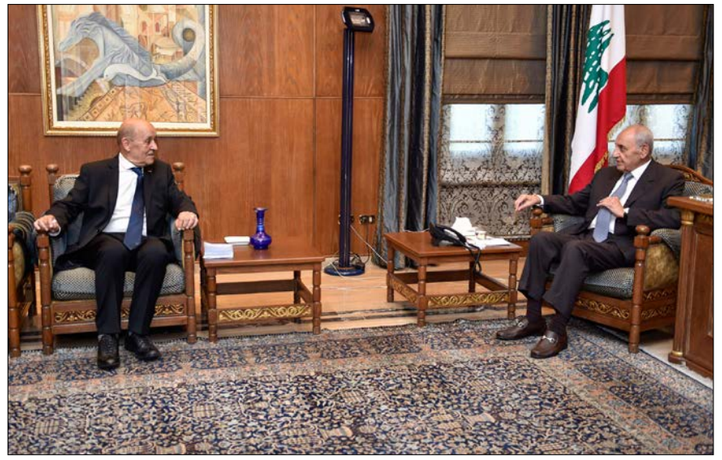

الموفد الرئاسي الفرنسي الخاص جان ايف لودريان عند الرئيس نبيه بري.

> **خلو سدة الرئاسة يقود الى ازمات متناسلة**

ما تبلغه عن نتائج زيارة الوزير الخليفي لطهران في 22 تموز ترجمة للتفاهم الذي تم التوصل اليه في لقاء الدوحة بتقاسم المهام بين فرنسا وقطر وتحديدا بالنسبة الى التواصل مع طهران بعدما سقطت فكرة ضمها الى المجموعة الخماسية في لقاء 17 تموز.

وفي ظل تكتم شديد وصمت الموفد الرئاسي الفرنسي المطبق طيلة فترة وجوده في بيروت، اكتفى رئيس مجلس النواب نبيه بري بعد اللقاء بالاشارة الى ان اللقاء «كان جيدا ويمكن القول ان كوة قد فتحت في جدار الملف الرئاسي». ومن عين التينة توجه لودريان الى قصر الصنوبر، حيث التقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي تيمور جنبلاط ومن بعده رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل ورئيس كتلة نواب «تجدد» النائب ميشال معوض. في اليوم الثاني واصل لقاءاته فشملت رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ثم عددا من النواب آخرهم رئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد في حارة حريك. وقبل مغادرته بيروت في يومه الثالث، وكما بدأ زيارته، قصد عين التينة للقاء الرئيس بري

مودعا مجموعة الافكار التي طرحها وردود الفعل لدى مختلف الاطراف.

ولوحظ ان لودريان تجنب خلال جولته الثانية توسيع مروحة اتصالاته، فبقيت محصورة بالمعنيين بالاستحقاق الرئاسي. لذلك لم يقصد الديمان للقاء البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي ولا السرايا للقاء رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي.

> **الامور قد تتطور الى فرض عقوبات على معرقلي العملية الدستورية**

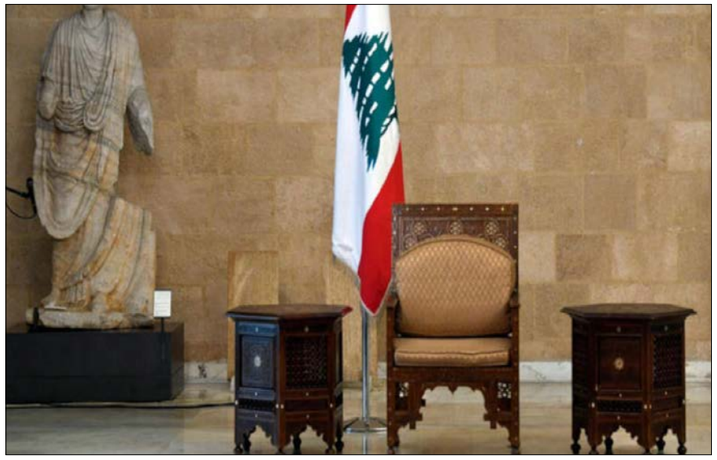

الرئاسة الشاغرة.

وفي ظل غياب اي موقف لبناني رسمي تناول الزيارة وما رافقها وما انتهت اليه، اكتفت وزارة الخارجية الفرنسية قبيل نهايتها بساعات قليلة بالاشارة اليها. فاعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية «ان جان ايف لودريان الذي قام بزيارة ثانية الى لبنان من 25 الى 27 تموز، شدد مع جميع المتحدثين اليه - كما فعل في زيارته الاولى - على ضرورة الخروج من المأزق السياسي والمؤسساتي الحالي الذي يستمر بسبب طول مدة الشغور الرئاسي، والذي يشكل مخاطر كبيرة على لبنان ودولته واستقراره».

واضافت ان لودريان «اقترح على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية انتخاب رئيس الجمهورية دعوتهم الى لقاء يعقد في ايلول بهدف التوصل الى توافق حول القضايا والمشاريع التي تشكل الاولوية والتي يجب ان يعمل عليها رئيس الجمهورية المستقبلي. واشارت الى ان هذا الاجتماع يهدف الى خلق جو من الثقة، وتمكين البرلمان من الاجتماع بظروف مؤاتية لاجراء انتخابات مفتوحة للخروج من هذه الازمة بسرعة.

وبعيدا من اللغة الديبلوماسية التي اعتمدت في بيان الخارجية الفرنسية وما يحويه من غموض يحتمل الكثير من التفسيرات المختلفة وخصوصا في لبنان حيث تعزز الفرز القائم بين محاور متعددة ويمكن ترجمته قياسا برغبات وامنيات البعض والتي باتت تتحكم بالكثير من مواقفهم وتوجهاتهم المتناقضة، التقت المصادر العليمة على الاشارة الى بعض العناوين الرئيسية التي حملتها مبادرة لودريان الجديدة. والتي استند اليها مفندا الظروف التي دفعته اليها وكان يقدم لها في بداية اي لقاء مع زواره وضيوفه. حيث كان يشدد على اهمية المناقشات التي سادت لقاء الدوحة بعدما وضعهم في صورة الوضع ومصير اقتراحاته السابقة ما ادى الى تطويرها بالتخلي عن بعض بنودها والاحتفاظ ببعضها واضافة ما اقترحه الاطراف المشاركون في اللقاء بعدما قرروا الانخراط بطريقة اكثر فاعلية ووضوحا توصلا الى الهدف المؤدي الى انتخاب الرئيس وفق الاليات الدستورية في اسرع وقت ممكن.

وبناء على هذه الاسس، يمكن القول ان مبادرة لودريان تضمنت بنودا عدة، ويمكن الاشارة الى البعض منها بعيدا من اي تنسيق في ما بين اولوياتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- بقيت المبادرة بيد الموفد الفرنسي بعد تطوير اقتراحاته اثر تنازله عن الصيغة السابقة بما يتلاءم والحرص على بعض العناوين الاساسية التي لا يمكن التطرق اليها وخصوصا لجهة الحفاظ على نظام الحكم وتوزيع السلطة في لبنان وفق ما نص عليه الدستور.
- موافقة الخماسية الدولية على اقتراحات فرنسية جديدة يعود بها لودريان الى لبنان على ان يتولى ممثل قطر في اللجنة التواصل مع طهران بعد سقوط محاولة ضمها الى الخماسية.
- اعطاء اللبنانيين مهلة آب للتشاور وتقديم الطروحات النهائية مطلع ايلول ليرعى الجانب الفرنسي طاولة مهمة تنتهي بالدعوة الى جلسة انتخابية لانتخاب من تم التفاهم عليه اذا توحدت المواقف او خوض التجربة الديموقراطية ان تعددت الاسماء في جلسة انتخابية تليها دورات متتالية الى حين انتخابه.
- لا يمكن ان يبقى لبنان على هذه الحال، فخلو سدة الرئاسة يقود الى ازمات متناسلة. كما ان عدم التزام القادة اللبنانيين هذه المراحل سيقود الى رفع يد الخماسية الدولية عن رعايتها للوساطة، ويمكن ان تتطور الامور الى فرض عقوبات على معرقلي العملية الدستورية.